

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY

STATE AUDIT & ADMINISTRATIVE
CONTROL BUREAU

PRESIDENT OFFICE



السلطة الوطنية الفلسطينية

ديوان الرقابة المالية والإدارية

مكتب رئيس الديوان

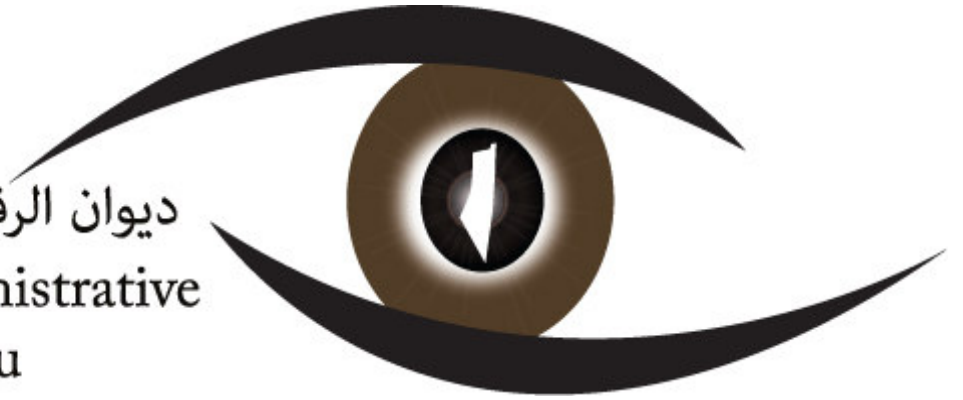
السلطة الوطنية الفلسطينية

ديوان الرقابة المالية والإدارية

الملخص التنفيذي

التقرير السنوي للعام 2009

ديوان الرقابة المالية و الإدارية
State Audit & Administrative
control Bureau



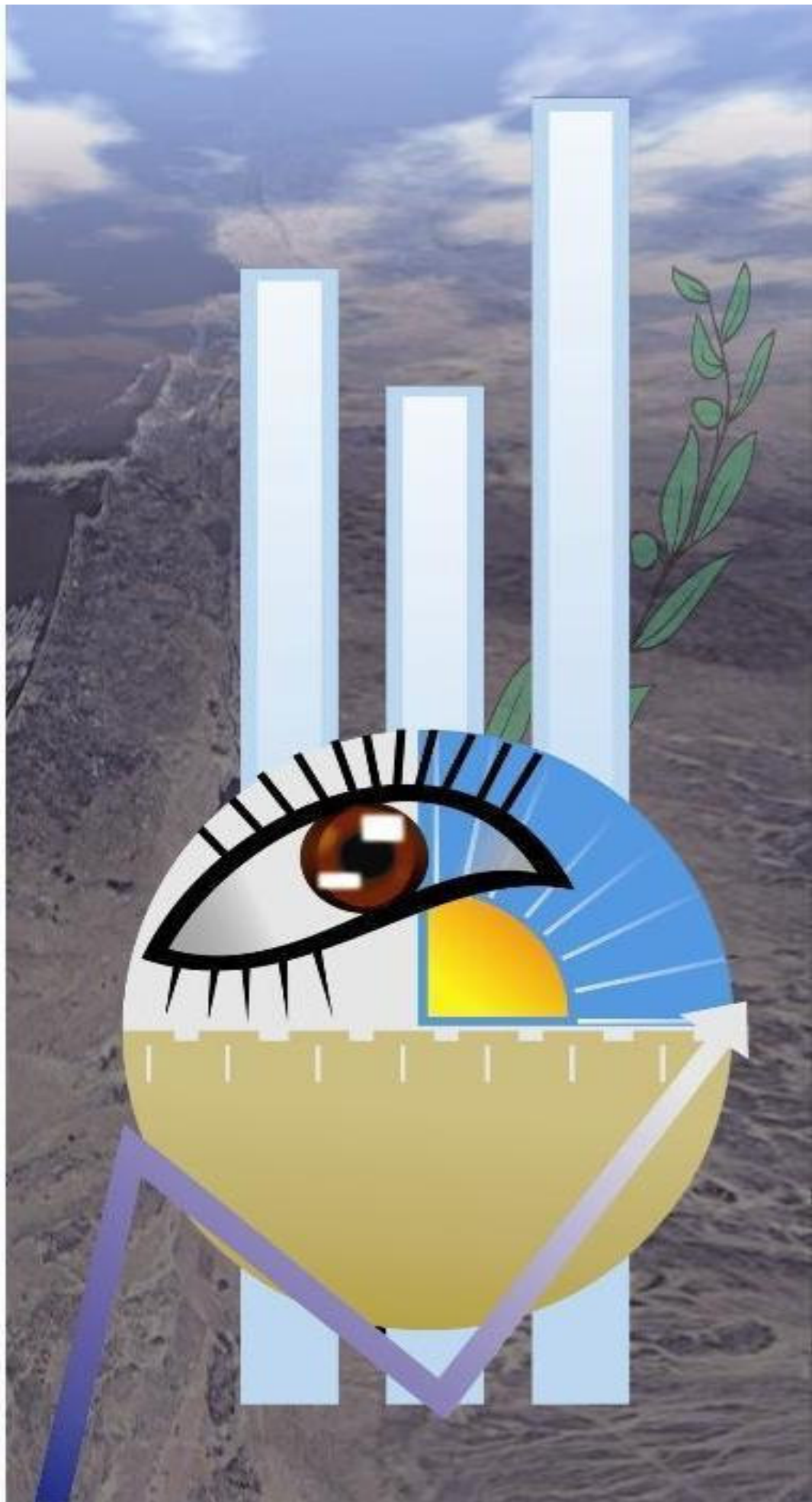
رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح

الملخص التنفيذي
للتقرير السنوي
لديوان الرقابة
المالية والإدارية

رقابة وتدقيق من أجل
البناء والتنمية وتعزيز
الحكم الصالح

رام الله 2009م

www.saacb.ps
facb@facb.gov.ps
Tel :02-2972290
Fax :02-2967716



المخلص التنفيذي

يعتبر ديوان الرقابة المالية والإدارية الجهاز الأعلى للرقابة والتدقيق الخارجي على كافة أعمال الجهات الخاضعة لرقابته وفق القانون، ويستند في أعماله على المعايير الدولية للتدقيق الحكومي، ومعايير التدقيق الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الأنتوساي)، والممارسات الدولية الفضلى الخاصة بعملية الرقابة والتدقيق.

أصبحت ثقافة الرقابة والتدقيق جزءاً لا يتجزأ من العمل المؤسسي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية، وبخاصة بعد قناعة أصحاب القرار بضرورة بناء نظام رقابة داخلي سليم ومتين وفعال ترقى درجة الثقة فيه إلى ممتاز، وهذا ما عملت وتعمل عليه معظم المؤسسات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال السنوات الأربع المنصرمة، قناعة منها بضرورة تعظيم القيمة المضافة التراكمية القابلة للقياس في عملية البناء الإداري المستدام انسجاماً مع الممارسات الدولية الفضلى في بناء نظام الرقابة الداخلي .

يرنو ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى التحول التدريجي من رقابة نظام الرقابة الداخلي إلى رقابة الأداء للوقوف على حقيقة جودة الخدمات الحكومية والقيمة المضافة الفعلية القابلة للقياس في عملية البناء المؤسسي المستدام.

وقد يكون استخدام احدى نماذج التميز في البناء المؤسسي المعتمد من مؤسسات مختصة في إدارة جودة الخدمات الحكومية ، إحدى أدوات القياس الفعالة لمدى تنفيذ الخطط الاستراتيجية والسنوية، وبخاصة خطة الحكومة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة (دولة المؤسسات والقانون)، ومن الجدير ذكره أن ديوان الرقابة المالية والإدارية باشر في تطبيق احدى هذه النماذج على كافة أعماله كأول مؤسسة مدنية في فلسطين لقناعة اسرة ديوان الرقابة بأن القطاع الحكومي يمكن ان يقدم خدمات ذات جودة عالية ومنافسة لخدمات القطاع الخاص .

يأتي هذا التقرير التزاماً بتطبيق قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 والذي ينص على أن "يقدم رئيس الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً أو عند الطلب عن أعماله وملاحظاته، وينشر التقرير السنوي في الجريدة الرسمية".

لقد حفل العام 2009 بالنشاطات الرقابية وغير الرقابية حيث تم اصدار (116) تقريراً رقابياً في المحافظات الشمالية شملت جميع القطاعات الحكومية (مدني وأمن)، والحكم المحلي والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية من ناحية ومنقل بالتحديات التي فرضت على اسرة الديوان ومواجهتها ابتداءً من استمرار اغلاق مقر ديوان الرقابة المالية والادارية في غزة ومنع الموظفين من ممارسة أعمال الرقابة والتدقيق فيها وعجز المجلس التشريعي من القيام بدوره التشريعي والرقابي واستمرار غياب الفئة العليا والخاصة في الديوان من ناحية اخرى .

يهدف هذا التقرير إلى الوقوف على جوانب القوة في عمل الجهات الخاضعة للرقابة وبخاصة نظام الرقابة الداخلي ودرجة الثقة فيه، بالإضافة إلى كشف نقاط الضعف في العمل المؤسسي إدارياً ومالياً، وفرص تحسينها والانتقال التدريجي إلى رقابة الأداء.

تأتي أهمية هذا التقرير من كونه يستند إلى المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) في إعداد وإصدار التقارير السنوية لتزويد أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالبيانات والمعلومات الموضوعية التي تساعدهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات المساهمة في بناء دولة المؤسسات والقانون.

استند ديوان الرقابة المالية والإدارية في إعداد التقرير السنوي والتقارير الرقابية على معايير ومبادئ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الأربوساي)، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع الحكومي والمتعلقة بدليل إعداد الملاحظات والتقارير الرقابية، وانطلاقاً من الخطة الاستراتيجية والسنوية لديوان الرقابة المالية والإدارية قام الديوان بتحديد آلية لعمله وعلاقته مع الجهات الخاضعة، بحيث يقوم بتحديد موضوع الرقابة وإعداد خطة أولية للتدقيق، ويتم توجيه خطاب إلى المؤسسة المستهدفة بالرقابة والتدقيق

يعلمها بخطة الديوان إجراء عمل رقابي أو تدقيق لتحديد موعد البدء بعملية التدقيق وبعد الانتهاء من عمل التدقيق يتم نقاش مسودة التقرير مع أصحاب الاختصاص في المؤسسة، وتحرير محضر اجتماع بخصوص ذلك، ثم يرسل مسودة التقرير إلى المؤسسة المستهدفة والتي بدورها تقوم بالرد على التقرير وملاحظات الديوان خلال شهر من إصدار التقرير كما حدد القانون، ويتم مناقشة الرد مع المؤسسة ذات العلاقة إذا لزم الأمر، وتعديل التقرير بعد التأكد من الملاحظات الواردة فيه قبل إصداره بصيغته النهائية.

يستعرض هذا التقرير اعمال الرقابة والتدقيق التي تم انجازها خلال العام 2009، حيث تم إدراجها ضمن القطاعات الرقابية وهي قطاع: الرقابة على الحكم (مدني وأمن)، الرقابة على الاقتصاد، الرقابة على البنية التحتية، الرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية، الرقابة على هيئات الحكم المحلي، وقطاع الرقابة على المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، والشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور والعطاءات، حيث تم توضيح أهم التطورات الايجابية وفرص التحسين في كل قطاع، إضافة إلى النتائج والتوصيات الجوهرية، والأثر المالي المباشر للتقارير الصادرة عن الديوان، كما تم إدراج كافة التقارير الرقابية كما صدرت عن الديوان لكافة القطاعات كذلك الردود عليها.

من واقع تقارير الرقابة والتدقيق التي تم إصدارها في العام 2009 والتي بلغت (116) تقريراً سجلت أهم التطورات الايجابية والمخالفات المالية والإدارية الجوهرية في الجهات الخاضعة حسب القطاعات على النحو الآتي:

• قطاع الحكم (مدني وأمن):

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الحكم (مدني وامن) خلال العام 2009 (27) تقرير أي ما نسبته 23% من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية لهذا العام وقد سجلت أهم التطورات الايجابية والمخالفات الإدارية والمالية الجوهرية كما يلي:

❖ استجابة معظم المؤسسات لتوصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية في معالجة نقاط

الضعف وتصويب المخالفات المالية والإدارية.

فرص التحسين:

- ❖ ضعف الالتزام ببعض أحكام النظام المالي الفلسطيني في تنظيم وضبط الأمور المالية والصرف أحياناً بدون مرجعية صحيحة.
- ❖ مخالفة بعض أحكام قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية في الالتزام بينود الصرف وفق الموازنة المعتمدة.
- ❖ العديد من الترقيات والتعيينات للفئة العليا لم تخضع للإعلان والمسابقة بما لا يحقق مبدأ المنافسة والعدالة وتكافؤ الفرص.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (76543) دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية .

• قطاع الاقتصاد:

- بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد خلال العام 2009 (13) تقرير أي ما نسبته 11% من أجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان لهذا العام. ومن واقع التقارير الصادرة تبين أن أهم التطورات الإيجابية في قطاع الاقتصاد كانت ما يلي :
- ❖ أصدرت وزارة المالية مسودة الحساب الختامية في موعده المحدد حسب المادة (66) من قانون تنظيم الموازنة رقم (7) للعام 1998.
 - ❖ قيام الهيئة العامة للبتترول باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل الديون المتراكمة على المحطات ونجاحها في خفض رصيد هذه الذمم.
 - ❖ تحقيق قيمة مضافة بنسبة 100% حسب الاتفاقيات المبرمة بخصوص المنحة الروسية الموجهة للشعب الفلسطيني من قبل روسيا الاتحادية في عام (2006) وعام (2008) لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتي عادت بالنفع الكامل على الشعب الفلسطيني.
 - ❖ تطبيق معظم التوصيات الواردة في التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة .

فرص التحسين:

- ❖ إنهاء الهيئة العامة للبترول شراكاتها مع المحطات دون وجود بيانات واضحة عن آلية الإنهاء ومصير حقوق السلطة الوطنية الفلسطينية فيها .
- ❖ لم يحقق الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال؛ الأهداف العامة التي أنشئ من أجلها.
- ❖ لم يتم وقف صرف بدل مواصلات ثابتة لبعض الموظفين الذين يستخدمون السيارات الحكومية خارج أوقات الدوام الرسمي.
- ❖ هناك اختلاف بين قيمة الإيرادات المقيدة في الحسابات العامة، والتقارير المعدة من قبل مراكز المسؤولية.
- ❖ المراقب المالي لا يدقق على معظم المشاريع التي تنفذ في مختلف مراكز المسؤولية.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (14509603) مليون دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

• قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافة:

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافة خلال العام 2009 (24) تقرير أي ما نسبته 21% من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان لهذا العام، ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق تبين أن أهم التطورات الإيجابية في هذا القطاع جاءت كما يلي :

- ❖ وجود هياكل تنظيمية معتمدة لدى الجهات الخاضعة.
- ❖ وضوح الآلية التي يتم التعيين من خلالها.

فرص التحسين:

- ❖ وجود ضعف في الكفاءة والفاعلية في إدارة الأجهزة والمعدات في القطاع الصحي.
- ❖ وجود تعدد في الجهات المسؤولة عن المنح الخارجية في قطاع التربية والتعليم العالي.

- ❖ تبين أنه لا يوجد آلية واضحة لعملية منح التراخيص للإذاعات والمحطات المحلية في قطاع الخدمات الثقافية.
- ❖ عمليات استئجار بعض المباني لسكن الحجاج لم تتم وفق الأصول والقوانين بالنسبة لموسم الحج 2008.
- ❖ وجود ضعف في العمل بنظام إغلاق بعض السلف في وزارة شؤون الأسرى والمحررين.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (278,178) دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية .

• قطاع البنية التحتية:

- بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية خلال العام 2009 (13) تقرير أي ما نسبته 11% من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان لهذا العام. ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق تبين أن أهم التطورات الإيجابية في قطاع البنية التحتية ما يلي:
- ❖ إصدار وزارة النقل والمواصلات تعليمات للموظفين بالإفصاح عن كافة الامتيازات أو الخدمات أو الرخص الممنوحة لهم خطياً.
- ❖ عمل برنامج الترخيص باللغة العربية وربطه بجميع المديریات والمركز الرئيسي للوزارة.
- ❖ حصول تطورات في عمل سلطة الأراضي الفلسطينية من حيث استحداث نظام أرشيف الكتروني والآلية المنظمة لاستقبال الجمهور وزيادة في عدد الموظفين.
- ❖ تشكيل لجان تحقيق في سلطة الأراضي بخصوص موضوع الاعتداءات على الأراضي الحكومية.

فرص التحسين:

- ❖ لا يتوفر لدى سلطة الأراضي إحصائيات وحصر شامل للأراضي الحكومية التي تم التعدي عليها ولا يوجد نسخ إضافية ورقية أو الكترونية من كافة الملفات الخاصة بالأراضي.

- ❖ لم يتم إنشاء أية منطقة صناعية في الضفة الغربية.
- ❖ هناك عدد كبير من خدمات الاتصالات غير مرخصة، ولا يوجد إحصائية بعددها لدى الوزارة.
- ❖ لا يوجد لدى وزارة النقل والمواصلات نظام لاستخدام المركبات الحكومية وإدارتها ومتابعتها.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (24,960,956) مليون دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية .

• قطاع الحكم المحلي:

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الحكم المحلي خلال العام 2009 (25) تقرير أي ما نسبته 22% من إجمالي التقارير الصادرة عن الديوان لهذا العام. ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق تبين أن أهم التطورات الإيجابية في هذا القطاع كانت كما يلي:

- ❖ استجابة معظم الهيئات المحلية لتوصيات الديوان .

فرص التحسين:

- ❖ ضعف الإجراءات الرقابية المحكمة لعمليات الصرف مما نتج عنه ضعف في توفر نظام رقابي داخلي محكم.
- ❖ تقوم معظم الهيئات المحلية بصرف نفقات لا تعتبر من ضمن الأوجه التي نص عليها النظام المالي للهيئات المحلية كهبات ومساعدات من حساب البلدية لمؤسسات وأفراد بدون مصادقة وزارة الحكم المحلي وبدون مخصص في الموازنة المعتمدة.
- ❖ إنفراد معظم المجالس البلدية باتخاذ وتنفيذ قرارات يترتب عليها أثر مالي بمبالغ كبيرة دون الرجوع إلى وزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها.
- ❖ ضعف التزام معظم الهيئات المحلية بأحكام نظام بشأن توريد المواد وتنفيذ الأعمال في الهيئات المحلية الفلسطينية انعكس على توفر قيم النزاهة والشفافية وتعزيز مبدأ المنافسة المشروعة.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (2,825,500) مليون دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية .

• قطاع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية NGO,s:

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية خلال العام 2009 (14) تقرير أي ما نسبته 12% من إجمالي التقارير الصادرة عن الديوان لهذا العام.

ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق تبين أن أهم التطورات الايجابية في هذا القطاع كما يلي:

❖ حصل تطور ملموس بدرجة الثقة في مقومات نظام الرقابة الداخلي في معظم المؤسسات غير الحكومية التي تم تدقيقها.

فرص التحسين:

- ❖ لا يوجد وحدة رقابة داخلية في معظم المؤسسات التي تم تدقيقها.
 - ❖ لا يوجد موازنة تقديرية سنوية لمعظم المؤسسات غير الحكومية التي تم تدقيقها.
 - ❖ لا تقوم معظم الوزارات المختصة بمتابعة أعمال المؤسسات غير الحكومية التابعة لها.
- عند تطبيق توصيات الديوان فإنه سيرد إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية (197565.4) دولار، وإلى المؤسسات غير الحكومية (19993.81) دولار.

• الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور:

تلقت الإدارة العامة للشؤون القانونية في العام 2009 (196) شكوى وتظلم أنجز منها 181 شكوى حفظت بالانجاز 37 شكوى وحفظت بنتائج المتابعة 86 شكوى وحفظت 25 شكوى لعدم أحقية المشتكي وعدم صحة الشكوى وحفظ 9 شكاوى بسبب النظر الشكوى أمام القضاء وحولت سبعة منها إلى تقرير رقابي بالتعاون مع الإدارة الرقابية المختصة لأهمية الموضوع وهناك 14

شكوى مازالت قيد المتابعة (عالقة) واثنان لعدم الاختصاص القانوني وواحدة بسحب المشتكي لشكواه والتنازل عنها.

ملخص نتائج المتابعة

❖ الشكاوى وفقا للإجراء المتخذ ونتائج المتابعة:

1. حفظ الشكاوى نتيجة المتابعة من قبل الديوان بالانجاز بلغت 18% من حجم الشكاوى ويقصد بالانجاز صحة الشكاوى وتحقيق الغاية من المتابعة بإنفاذ الطلب وهي نسبة تماثل الحفظ لعدم صحة الشكاوى الأمر الذي يُفسر باعتماد الديوان على الفحص لمضمون الشكاوى للسير فيها وإنفاذ محتواها.
2. النسبة الأكبر هي للحفظ بنتائج المتابعة وهي 46% تفسر على إن الديوان قد قام بالإجراء والمتابعة والمخاطبة ولم يأخذ بتوصياته من قبل الجهات الخاضعة لرقابته وأدرجت هذه الملاحظات كمخالفات وفقا لقانون الديوان في تقريره السنوي.

❖ الشكاوى وفقا لنوع وطبيعة الشكاوى

1. ضعف الإبلاغ عن الفساد وسيطرة حالات التظلم الفردي نتيجة إما ضعف النظم الإدارية أو نظام التظلم العام أو نظم الرقابة الداخلية.
2. عدم قناعة المشتكين بتوفر حماية قانونية للإبلاغ عن الفساد وسيطرة حالة من اغتيال الشخصية (التقول بالفساد دون إثبات) ودون دعم وتدقيق.
3. إن منتج ما يشاع في المجتمع من التقوليات عن الفساد لا يعكسه واقع التصنيف لحجم الإبلاغ عن جرائم الفساد.
4. ضعف إمكانيات الديوان المادية وحادثة ممارسته لفكرة الرقابة الشعبية حالت دون ممارسة الاتصال الجماهيرية والتوعية بين أفراد المجتمع وتشجيع المواطنين للإبلاغ عن جرائم الفساد.
5. عدم تعاون الموظفين في الجهات الخاضعة لإنفاذ قانون الديوان بخصوص ما يصلهم من مخالفات مالية أو إدارية وفقا لنص المواد 35/ 36 من قانون الديوان والتي تشترط إبلاغ المدققين ومفوضي الإنفاق في مراكز المالية عن المخالفات خلال أسبوعين من تاريخ وقوعها.

❖ الشكاوى وفقا للجهات الخاضعة

1. نتيجة سيطرة التظلم على الشكاوى المقدمة فان معظم الشكاوى تعلقت بوزارة المالية
2. تظهر نتائج المتابعة ضعف نظام الإجراءات الموحد وقانون الخدمة المدنية المتبعة بشأن الوزارة الكبيرة والمثبت من المتابعة عدم إمكانية تنفيذ النصوص بالتماثل بين وزارة صغيره أو مؤسسة وبين وزارة كبيره حيث إن معظم الشكاوى تتعلق بالتأخير في متابعة شؤون الموظفين من قبل وزارة التربية مثلا لدى وزارة المالية
3. تظهر نتائج المتابعة كبر حجم الشكاوى والتقارير الرقابية والاستشارات في قطاع الحكم المحلي نتيجة الضعف العام في نظم الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية وعدم صدور القوانين والأنظمة التي تحكم عملها الأمر الذي خلق حالة من الإرباك في هذا القطاع.

🏠 إجمالي الأثر المالي المباشر

عند حساب إجمالي الأثر المالي المباشر (الجدوى المالية) لنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التي أنجزها ديوان الرقابة على الجهات الخاضعة لرقابته بنتيجة اكتشاف مخالفات مالية جوهرية فانه من الممكن استعادة (42,848,345.4) مليون دولار إلى خزينة السلطة مقابل إنفاق (3.8) مليون دولار كميزانية لديوان الرقابة في العام 2009 ، هذا يعني أن كل دولار واحد انفق على ديوان الرقابة في العام 2009 اوجد فرصة استعادة (11.28) دولار (1:11.28) أي ما نسبته (1128%).

لقد تم إنجاز هذا التقرير بتضافر جهود أسرة ديوان الرقابة المالية والإدارية وفق الأدلة المعتمدة لإعداد التقارير السنوية، وترحب أسرة الديوان بأية ملاحظات وآراء بناءة لتعزيز عمل الرقابة والتدقيق في المؤسسات الفلسطينية، وصولا الى بناء دولة المؤسسات والقانون .



الخطة الإستراتيجية لديوان الرقابة المالية والإدارية

• رؤية الديوان

حوكمة المال العام والتحسين المستمر للأداء

• رسالة الديوان

التأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها ، وانه يمارس بكفاءة وفاعلية واقتصاد

• القيم الجوهرية للديوان

التعاون.	المهنية	الاستقلالية
الإبداع	التجديد	الاكتشاف
التميز		

• الأهداف الإستراتيجية لديوان الرقابة المالية والإدارية

- 1- مؤسسة نموذجية تعمل وفق الممارسات الدولية الفضلى.
- 2- خدمة رقابة ذات جودة ومصداقية عالية تعزز الاستقرار المالي والإداري.
- 3- الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في إدارة المال العام
- 4- رقابة شعبية وإعلامية فاعلة.